الأنباء
الثلاثاء 31 مايو 2016

غياب الرؤية الحكومية لمفهوم خطة ربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل

«الميزانيات»: 6,3 مليارات دينار لبند الرواتب في الميزانية الجديدة و3 مليارات للمؤسسات التعليمية

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد: إن اللجنة اجتمعت بحضور أعضاء اللجنة التعليمية البرلمانية لمناقشة تقديرات مصروفات الباب الأول (تعويضات العاملين) وتقديرات ميزانيات الجهات التعليمية للسنة المالية 2016/2017 وذلك لقياس مدى تنسيقها مع ديوان الخدمة المدنية في دراسة احتياجات سوق العمل ومدى ارتباطها بمخرجات التعليم وتبين ما يلي:ـ

أولا: تقديرات الباب الأول للمصروفات: نظرا لتغيير وزارة المالية تبويب الميزانية العامة فإن تقديرات الباب الأول للمصروفات والمسمى سابقا باب الرواتب والأجور والمسمى حاليا بـ«تعويضات العاملين» سيبلغ نحو 6,3 مليارات دينار بزيادة 816 مليون دينار عن التبويب القديم بسبب إعادة ترتيب مكونات أبواب الميزانية بما يتناسب مع النظام الجديد. ومن الضروري مراجعة جميع قوانين الجهات الحكومية لإجراء التعديلات التشريعية اللازمة لإزالة التعارض القانوني والإشكاليات التي قد تنتج مع النظام الجديد للميزانية وخاصة فيما يتعلق بمسميات الأبواب.

عدنان عبد الصمد

150 مليون دينار اعتمادات مالية لـ16 ألف وظيفة جديدة للكويتيين المنتظر تخرجهم في الجامعات والمعاهد العليا

ثانيا: الاعتماد التكميلي للباب الأول: كما تم إدراج الاعتمادات المالية اللازمة لـ 16,000 وظيفية جديدة للكويتيين المنتظر تخرجهم من الجامعات والمعاهد العليا وذلك وفقا لاحتياجات الجهات الحكومية وقدرت تكلفتها بـ 150 مليون دينار، ولابد من قيام وزارة المالية بإعادة النظر في ضوابط الاعتماد التكميلي مع النظام الجديد للميزانية كي لا يستخدم في غير الغرض المخصص له.

ثالثا: عدم حضور المختصين لاجتماع اللجنة: وأوضحت اللجنة أنه رغم تضمن دعوتها المرسلة حضور المختصين من الجهات التعليمية لمناقشة مدى تنسيقها مع ديوان الخدمة المدنية لدراسة سوق العمل لتتواكب مخرجاتها مع حاجة الدولة إلا أن غالبية الحاضرين لم يكونوا من ذوي الاختصاص بالتخطيط بل من الشؤون المالية والإدارية، وهو ما يعكس غياب الرؤية الحكومية للمفهوم السليم لخطة ربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل ووجود حلقة مفقودة بين الاستراتيجية والتطبيق، لاسيما أن هناك قرارا من مجلس الوزراء أناط بديوان الخدمة المدنية مسؤولية تنفيذ خطة توظيف الكويتيين في الجهات الحكومية بما يحقق احتياجات كل جهة، والتي على ضوئها تستطيع اللجنة التحقق من مدى سلامة التقديرات المالية المرصودة للتوظيف والتعليم خاصة أن تقديرات ميزانيات الجهات التعليمية «وزارة التربية – وزارة التعليم العالي – جامعة الكويت – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب» تقارب الـ 3 مليارات دينار، وعدم معرفة العدد المتوقع من الخريجين سنويا للتوظيف حسب إفادة ديوان الخدمة المدنية.

رابعا: عدم التنسيق الحكومي في تقصي احتياجات سوق العمل: ورغم أن ديوان الخدمة المدنية هو المختص قانونا بالتنسيق بين مخرجات الجهات التعليمية والفرص المتاحة في القطاعات الحكومية إلا أن الجهات التعليمية تقوم بهذا الدور أيضا في تقصي احتياجات سوق العمل ولكل منها رؤيتها الخاصة، حيث أن ديوان الخدمة المدنية طالب الجهات التعليمية بوقف بعض التخصصات لعدم حاجة سوق العمل لها ووجود تخمة إلا أن وزارة التعليم العالي أدرجت هذه التخصصات للابتعاث في خطتها الحالية وبمبررات غير مقبولة ويجب أن توجه الاعتمادات المالية المخصصة للابتعاث الخارجي والمقدرة بـ 260 مليون دينار بطريقة مثلى ووفق الاحتياج لسوق العمل.

وشددت اللجنة على ضرورة تفرغ كل جهة تعليمية للغرض الذي أنشئت من أجله والتنسيق فيما بينهم بشكل حقيقي تنعكس نتائجه فعلا على أرض الواقع والتعاون مع ديوان الخدمة المدنية فيما يتعلق باحتياجات سوق العمل الحكومي وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة فيما يتعلق باحتياجات سوق العمل في القطاع الخاص، واتخاذ خطوات جادة لمعالجة قضايا التخصصات المشبعة والمطلوبة في سوق العمل لاسيما وأن قوانين إنشائها تبين إمكانية إنشاء أو إلغاء أو دمج أو إيقاف الكليات الدراسية.

خامسا: وزارة التربية: كما أن المنظومة التعليمية في وزارة التربية قد سجلت عليها عدة ملاحظات رغم توفر الاعتمادات المالية اللازمة لإصلاحها إلا أن هذه الاعتمادات تستخدم بشكل غير سليم، ومنها على سبيل المثال تخصيص مبلغ 9 ملايين دينار لتنفيذ مشاريع خطة التنمية فيما يتعلق بالتطوير التربوي والمناهج الدراسية إلا أن 50٪ من المبلغ المرصود تذهب للاستشارات مع ضآلة المبالغ المخصصة للتدريب من هذه المشاريع والتي لا تصل حتى إلى نصف٪.

كما أن 52٪ من المبلغ المعتمد لبرنامج (تطوير الإدارات التربوية والمدرسية وتحقيق التنمية المهنية للقياديين والعاملين) مخصص للإعلان والدعاية !!!

وتشير تقارير ديوان المحاسبة بشأن قياس كفاءة الخدمة التعليمية إلى استمرار عدم تناسب الزيادة في أعداد الهيئة التدريسية والإدارية مع الزيادة في أعداد المدارس والفصول والطلاب، إضافة إلى وجود تفاوت كبير بين نصاب الطلاب من مستوى خدمات الهيئة التدريسية والإدارية.

سادسا: لجنة برلمانية مشتركة: وستتدارس اللجنة مع اللجان المعنية بمجلس الأمة تشكيل لجنة برلمانية مشتركة (وخاصة اللجنة التعليمية ولجنة الموارد البشرية) لتبني قضية ربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل وإذا ما تم بلورتها بشكل نهائي سيقدم طلب للمجلس بتكليفها للقيام بهذه الدراسة خلال فترة العطلة البرلمانية أو دور الانعقاد المقبل لاسيما وأن القضية التعليمية كانت من ضمن أولويات المواطنين الذي شاركوا في استطلاع الرأي الذي أجراه مجلس الأمة في سنة 2013.

مع حق الشركة الفائزة بإدارة المدينة

القضيبي لإنشاء مدينة ترفيهية جديدة في جنوب البلاد بنظام الـ «B.O.T»

وجّه النائب أحمد القضيبي اقتراحا برغبة قال في مقدمته: إنه في الثالث من ابريل من عام 1976 تأسست شركة المشروعات السياحية، والتي من أهم أهدافها تقديم الخدمات الترفيهية والترويحية لكل مواطن ومقيم على أرض الكويت. وبالرغم من مساهمة الشركة بشكل ملموس في عمليات تطوير وتنمية السياحة في الكويت إلا أن المدينة القائمة ومنذ سنوات عديدة لم تعد قادرة على تلبية حاجات الناس في الترفيه والترويح عنهم وذلك في ظل تزايد عدد سكان الكويت.

ولما كانت المادة العاشرة من الدستور تقضي بأن: «ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي» فإن وجود مدينة ترفيهية واحدة تخدم جميع الناس في البلاد، وان خدمات الترفية قد أوكلت فقط إلى شركة واحدة – شركة المشروعات السياحية ـ لن يؤدي ذلك إلى تحقيق المقصود من النص الدستوري في وقاية النشء من الإهمال الروحي.

وحيث أن المادة العشرين من الدستور تقضي بأن «الاقتصاد الوطني قوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص» فإن ذلك توجيها من المشرع الدستوري نحو فتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في الخدمات التي تقدم إلى الناس في الكويت ومنها الخدمات الترفيهية والترويحية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالنشء فإنني أقترح أن تطرح الحكومة لشركات القطاع الخاص، وذلك بنظام الـ BOT، إنشاء مدينة ترفيهية جديدة في جنوب البلاد مع حق الشركة الفائزة بإدارة هذه المدينة الجديدة لسد حاجات الناس من الخدمات الترويحية والترفيهية في المناطق الجنوبية من الكويت، أو أن تقوم الدولة بإنشاء هذه المدينة دون تأخير ومن ثم تطرحها للقطاع الخاص لتملكها وإدارتها على حسب قانون الـB.O.T.

أحمد القضيبي

عسكر يطالب العيسى بقبول أبناء حملة إحصاء 65 في مدارس «التربية»

طالب النائب عسكر العنزي وزير التربية وزير التعليم العالي د.بدر العيسى بقبول أبناء البدون من حملة احصاء 65 في المدارس الحكومية أسوة بأقرانهم أبناء البدون العسكريين الذين تم قبولهم العام الماضي ووعد الوزير العيسى يقبول أبناء حملة احصاء 1965 في العام التالي.

وقال عسكر في تصريح صحافي: إننا على ثقة في ان الوزير العيسى سيفي بوعده ويصدر قرارا إنسانيا مستحقا بقبول أبناء البدون من حملة 65 في المدارس الحكومية مشيرا الى ان عددهم قليل والمدارس لن تجد أدنى مشكلة في استيعابهم.

واضاف عسكر ان الحاق أبناء احصاء 65 بمدارس الحكومة سيخفف المعاناة الإنسانية لأبناء هذه الفئة التي تعيش على ارض الكويت التي تعاني الالتزامات المادية الباهظة في ظل غلاء المعيشة والتي يصعب عليهم تحملها.

عسكر العنزي

مطيع لإنشاء مركز خدمة المواطن بمدينة صباح الأحمد السكنية

تقدم النائب د.أحمد مطيع باقتراح برغبة طالب فيه بالإسراع في إنشاء وإنجاز وافتتاح مركز متكامل لخدمة المواطن في مدينة «صباح الأحمد».

وقال في شرح اقتراحه إن ظاهرة توفير مراكز خدمة المواطن في المناطق المختلفة تعتبر دليلا واضحا على الرغبة في راحة المواطن ورفع العنت عنه، سعيا أكيدا نحو تحقيق نوع من الإنجاز والتطوير في أداء الخدمة والتيسير على المواطنين وتوفير عناء ومشقة الانتقال لأماكن بعيدة، كما يعتبر إسهاما واضحا في حل العديد من الأزمات وعلى رأسها تكدس المرور.

د.أحمد مطيع

ولما كان مركز خدمة المواطن يسهم بدور كبير في تقليل عدد العقبات الإدارية التي يحتاج المواطن المرور عبرها، لإنجاز معاملاته واختصارا للوقت وتوفيرا للجهد، والحد من تكلفة انتقاله عبر الجهات الإدارية المختلفة، وتخفيضا للكم الهائل من التعقيدات الإدارية التي يمر بها المواطن حال تنفيذ وإنجاز معاملاته.

ولما كانت مدينة صباح الأحمد السكنية الجديدة تبعد مسافة كبيرة عن المناطق التي تتجمع فيها الوزارات والجهات والهيئات والإدارات فإن المواطن سيلقى عناء شديدا بسبب انتقاله وسيره مسافات طويلة لإنجاز أو تسليم أو تسلم إحدى معاملاته التي قد لا يستغرق إنجازها سوى دقائق معدودة، إذا توافرت بالقرب منه فروع للجهات التي يكثر التردد عليها ويحتاجها المواطن دائما كجوازات الهجرة والمرور والبطاقة المدنية وغيرها من الجهات التي لا يستغني عنها المواطن الأمر الذي يستوجب السعي الحثيث نحو توفير مركز لخدمة المواطن في مدينة صباح الأحمد السكنية في أسرع وقت.

خلال لقاء مفتوح عقده في ديوانه أمس الأول

الزلزلة للمقاطعين: اعتذروا للشعب قبل المشاركة في الانتخابات

بدر السهيل

انتقد النائب د.يوسف الزلزلة ما أعلنه بعض من يطلق عليهم «النواب المبطلين» او «نواب الأغلبية»، حسب تسميتهم لأنفسهم، بشأن عزمهم الترشح لانتخابات مجلس امة 2017، بعد مقاطعتها لأكثر من مرة حتى بعد بحكم المحكمة الدستورية حولها، مستغربا قرارهم هذا كونهم كانوا من اشد المعارضين والمحاربين لقانون الصوت الواحد، وسبق وان اكدوا على عدم مشاركتهم في اي انتخابات في حال استمرار العمل بهذا القانون متهمين المشاركين فيها حينها بشتى التهم.

وأضاف الزلزلة في كلمة له في ديوانه مساء الاحد، انهم وبالرغم من امتلاكهم لمؤسسات اعلامية الا انهم يعتمدون في بياناتهم وتصريحاتهم على مواقع السوشيال ميديا، لأن الناس اصبحت لا تنظر اليهم على انهم كتلة او قوة كما كانوا في السابق، منتقدا اتخاذهم هذه الخطوة بعد تشكيكهم في كل من سبقهم في اتخاذها واتهامهم للمرشحين بأنهم لا يريدون الخير للكويت وأنهم ضد الكويت.

وتساءل الزلزلة: مادام كل من شارك في انتخابات الصوت الواحد ضد الكويت فهل انتم الآن وبعد اعلانكم المشاركة ضد الكويت؟! مستذكرا اتهاماتهم لقانون الصوت الواحد بانه اتى لتدمير الديموقراطية في الكويت وجاء لكي يجعلها لا قيمة لها في البلاد، متسائلا «فهل مشاركتكم الآن لا قيمة لها؟»

وأضاف «فبعد ان كانوا سبب المسيرات وتخريب الحالة السياسة في الكويت واقتحام المجلس والذي وصفه صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد، ذلك اليوم بـ «الأربعاء الأسود»، جاءوا يشاركون في الانتخابات».

وطالب الزلزلة المعلنين عن ترشحهم بعد المقاطعة بالاعتذار الى الشعب الكويتي قبل المشاركة خاصة بعد تورطهم في العديد من الأزمات السياسية المتلاحقة وما خلفته من آثار على البلاد، مطالبهم ايضا الى الاعتذار إلى مجالس الامة التي جاءت بانتخابات الصوت الواحد، معربا عن استغرابه بأن من ضمنهم من انتقد حتى التشريعات التي اصدرتها تلك المجالس، مشيرا الى انهم وحتى انتقاداتهم وتغريداتهم لمجلس الصوت الواحد حذفوها من على حساباتهم في تويتر خوفا من ان يتم اخذها كمستمسك عليه من قبل الناس.

في الوقت ذاته اعرب الزلزلة عن احترامه للثابتين على مبادئهم ولم يتغيروا حسب مصالحهم بالرغم من اختلافه مع هؤلاء سياسيا وفكريا، مؤكدا على حق كل من مواطن في ان يرى مصالح بلاده حسب افكاره، وليس مثل أولئك الذين لا يسعون الا الى مصالحهم اما مصالح الوطن بالنسبة لهم فهي مجرد شعارات.

وانتقل الزلزلة الى الحديث عن القوانين الخاصة بالقضاء، مبينا ان هناك ثلاثة قوانين للعرض على مجلس الامة لتناقش في الجلسة القادمة الا ان الحكومة طلبت الوقت الكافي قبل تقديمها للمناقشة في المجلس، ومنها قانون مجلس الدولة الخاص بالشكاوى المرتبطة بالأمور الادارية، وقانون مخاصمة القضاء والذي يسمح بالتظلم على الاحكام القضائية، بالإضافة الى بعض التعديلات على عدد من القوانين والتي لم تقدمها الحكومة، متمنيا ان تقدم بسرعة ليقرها مجلس الأمة لأنها تعد اضافة الى القوانين التي تدفع باتجاه العدالة في المجتمع الكويتي وخاصة قانون مخاصمة القضاء والذي ان تم فسيعد إنجازا جديدا للمجلس يضاف الى ما تم إقراره سابقا من حق الافراد باللجوء للمحكمة الدستورية.

إلى ذلك تطرق الزلزلة للحديث حول قانون المناقصات العامة والبلدية، مبينا ان قانون البلدية جاء لمواجهة مخالفات البناء وخاصة الذين يقومون ببناء ادوار اكثر من المسموح بها في المناطق السكينة الخاصة بالمواطنين وتسكنيها الى العزاب ما يسبب ازعاجا للسكان والجيران، بالإضافة الى مخالفة شروط البناء وطاقة احتمال البنية التحتية والخدمات لعدد الادوار المبنية الزائدة، والخدمات المقدمة لكل وحدة سكنية حسب العدد المحدد من سكانها.

واستنكر الزلزلة قيام بعض موظفي البلدية بتمرير بعض المعاملات المخالفة للقانون مما يشجع الجميع على الإقبال على مخالفة تراخيص البناء وتعدي العدد المحدد من الأدوار لافتا الى حصوله على معلومات بان كل معاملة مخالفة يتم تمريرها ولها قيمتها «رشوة» عند الموظف الفاسد الذي يسمح بتمريرها، مؤكدا على متابعة الوزير لمثل هذه الأمور وجار رصدها وتقديم المتورطين فيها الى المحاسبة، منتقدا في الوقت ذاته المتحايلين على القانون والذي يقومون بالمخالفة بعد وصول كافة الخدمات لهم ومن ثم يعملون على زيادة عدد الادوار، مشيرا الى ان كذلك وجب الى وجود قانون لتجريم المخالف ومن سمح له بالمخالفة حتى بعد إيصال التيار الكهربائي.

وأشاد الزلزلة بجهود وزارة الكهرباء بالتعاون مع البلدية في قطع التيار عن المخالفين وإجبارهم عن العدول عن المخالفة والعودة الى النظام واحترام القانون، مشددا على وجوب مخالفة كل من يتعدى النظام حتى لا تصبح المناطق مكتظة بأعداد اكبر من السكان المخطط لوجودهم في كل منطقة.

وأخيرا تحدث النائب الزلزلة عن قانون المناقصات، مشددا على اهمية تعديل القانون والذي مضى اقراره نحو 45 سنة، منتقدا ما ينص عليه القانون حول شرط ترسية المشاريع على المتقدم بأرخص الأسعار، متسائلا من يضمن ان تكون ارخص الأسعار هي الأفضل بين المتقدمين للحصول على المناقصة؟ لافتا الى ان المقاول الذي يقبل بالمناقصة بأرخص الأسعار لن يستخدم إلا المواد الأرخص من حيث الأسعار والتي يشوبها عدم الجودة، في الوقت الذي اكد على اهمية تفعيل دور الجانب الفني في عملية تقييم وتحديد الأسعار مما يسمح بإقامة مشاريع مشيدة بطرق افضل، بدلا من، وعلى سبيل المثال، تلك التي اشتكى منها المواطنون الذين تسلموا وحداتهم السكنية مؤخرا من سوء حالة تلك الوحدات في بنائها وتشطيبها بمواد بناء رخيصة وتالفة.

وقال الزلزلة ان قانون المناقصات الجديد وضع اعتبارات مهمة على رأسها الجانب الفني والذي جعل نصيبه نسبة 70٪ من تقييم العطاء المقدم بينما سيمنح النسبة المتبقية الـ 30٪ للجانب المالي مما يلزم المقاول بتقديم افضل ما لديه من مواد وخدمات لتنفيذ المشاريع، لافتا الى ان هذا القانون سيناقش الأسبوع المقبل لينظر في اول جلسة له، متوقعا اقراره بعد تقديم بعض التعديلات ليصبح قانون يحمل صفة الاستمرارية، خاصة وانه نظر من قبل البنك الدولي وأبدى ملاحظته بشأنه بالإضافة الى الجهات الحكومية ذات الصلة.

د.يوسف الزلزلة متحدثا خلال لقائه مع رواد ديوانه

جانب من الحضور خلال اللقاء المفتوح في ديوان الزلزلة